

# الأخبار

# لماذا يخاف العالم على باكستان ويخشأها؟

**يفترض أن تؤدى الانتخابات الباكستانية إلى مواصلة المرحلة الانتقالية التي بدأت أواخر نوفمبر الماضي عندما تخلى بروبز مشرف عن منصب قائد الجيش**

**ربما تستطيع السلطات في إسلام آباد كشف ملابسات اغتيال بوتو والضالعين فيه غير أن سوابق الاغتيالات السياسية في باكستان لا تدعو إلى التفاؤل**



**هل كان استهداف الرئيس مشرف أقل خطرا على باكستان من اغتيال بوتو؟ وهل يستطيع التطرف أن يهدد مستقبل باكستان مادام الجيش متماسكا؟**

دستوريا لكن خلافا على ممارسته السلطة السياسية فقد أصدر مرسوما عام الفين ينص على أن يؤدي القضاء اليمين الدستورية أمامه وأن يؤكّدا فيه ولاءهم للجيش.

وفي حين رفض بعضهم ذلك بقي آخرون، ثم أجرى استفتاء في 30 ابريل من عام 2002 لإضفاء الشرعية على الانقلاب ومنح الرئيس ولاية جديدة من خمس سنوات، ثم أُجريت انتخابات تشريعية شهدت مقاطعة واسعة النطاق خاصةً في إقليم البنجاب معقل أنصار شريف والسند معقل أنصار بوتو وكان الفائز الأكبر فيها هو حزب الرابطة الاسلامية جناح القائد الأعظم الموالي للرئيس مشرف.

وفي مختلف العهود لم تكن الآليات الدستورية الصرفة ذات صلة بتغيير نظم الحكم في باكستان بقدر ما كان من دور للجيش والقوى المؤثرة فيه وهذا ما يفسر اختيار الجنرال بروبز مشرف الجنرال أشفق برفين كياني رئيسا للركان على الرغم من وجود ضباط أعلى رتبة منه.

وقد اختلفت تقديرات المراقبين بشأن التغيير الذي تأخر كثيرا فالبعض يعتبر أن الجنرال كياني شديد الولاء للرئيس مشرف خاصة أنه كان يقود جهاز الاستخبارات والبعض الآخر يرى أن الجنرال كياني الذي ينحدر من عائلة بسيطة من إقليم البنجاب هو موال باكستان لا للرئيس مشرف تحديدا ، أما الأميركيون فقد رأوا فيه مسؤولا لا يمكن العمل معه وأما سيرته الذاتية فتحتوي نقاطا خلافية حيث تولّى رئاسة الاستخبارات عندما اندلع النزاع بين الجيش والمتشددين في وزيرستان والصراع ذو الطابع القومي في بلوشستان وفي عهده حدثت موجة من التفجيرات الانتحارية في مناطق مختلفة خاصة في إسلام آباد وروالبندي.

وتوحي التعيينات الأخرى بالكثير فقد حل المفتنانت جنرال نديم تاج مكان الجنرال أشفق كياني على رأس الاستخبارات وعين الجنرال محسن كمال قائدا للفلق العاشر في والبندي الذي لعب دورا أساسيا في كل الانقلابات العسرية.

وكان الجنرال نديم تاج سكرتيرا عسكريا للرئيس مشرف وقت انقلابه على نواز شريف ثم صار الحوار الرئيس باسم مشرف مع حزب الشعب الباكستاني قبيل إصدار مرسوم المصالحة أواخر الصيف الماضي بدعم وواضح من الولايات المتحدة.

**ما بعد الانتخابات**

ربما يجتمع حزب الشعب الباكستاني وخصمه اللدود حزب الرابطة الإسلامية جناح نواز شريف على هدفين رئيسين: خروج الرئيس مشرف من السلطة وإجراء الانتخابات النيابية لكن ليس من المرجح أن يتفقا على أكثر من ذلك فالتوجهات الأيديولوجية لكل من الحزبين مختلفة كثيرا في حين أن حزب الشعب يبدو الأقرب إلى إبرام صفقة مع الحكم على الرغم في كل ما حصل أخيرا وقد استعد الرئيس بروبز مشرف للانتخابات بجرمان نواز شريف وأخيه شابهان شريف من حق التررش شخصيا ، وفي هذه الأثناء يستعد حزب الرابطة الاسلامية جناح القائد الأعظم الموالي للرئيس لتحقيق نصر انتخابي يتيح إضفاء الشرعية على كل ما فعله الرئيس في المجالات الدستورية والعسرية.

ومن غير المرجح أن تؤدي الانتخابات الي حدوث تغيير كبير في المسار الذي تتخذه باكستان في الحرب على الإرهاب ، ذلك أن ضباط الجيش النافذين بعيدون عن التعاطف مع الجماعات المتشددة ، أما حزب الرابطة الاسلامية جناح نواز شريف فما زال يعاني من تهمة رعاية صعود حركة طالبان الي الحكم في أفغانستان عام 1994 وادعاءات غير مؤكدة عن وجود علاقات سابقة له مع أسامة بن لادن في تسعينيات القرن الماضي.

إن المسار الذي تتخذه باكستان الآن يبدو وكأنه محاولة للخروج وبصعوبة بالغة من تركة ثمانينيات القرن العشرين حين شهدت باكستان مزيدا من أسلمة القوانين في ظل حكم الجنرال ضياء الحق ودعم الجهاد الأفغاني ضد السوفييت وما تكرر منه أيام حكم نواز شريف في ولايته (1990 – 1993) و(1996 – 1999) ويتوقف تماسك هذا المسار على مقدار التقاطع مع حزب الشعب الباكستاني وبقاء الجيش متماسكا حول الرئيس مشرف أو أي خليفة محتمل له وحل قضايا داخلية مزمنة اجتماعية واقتصادية وعدم التفريط بالنمو الاقتصادي.

صدر عن مركز الكويت للدراسات الإستراتيجية

احد فروع شركة الكويت لاستطلاعات الراي والدراسات الإستراتيجية

وسلفه محمد أيوب خان بخلاف الوضع الحالي لباكستان في الحرب على الارهاب.

ذلك أن الجنرال أيوب خان جاء إلى السلطة عام 1958 بعد سنوات من الاضطرابات السياسية والاقتصادية التي أعقبت وفاة مؤسس باكستان محمد علي جناح ووزاعه اليمنى لياقت علي خان رئيس الوزراء الذي لقي حتفه مقتولا بالرصاص في السادس عشر من أكتوبر عام 195١ في حديقة روالبندي نفسها التي اغتيلت فيها بينظير بوتو.

وقبل تولي الجنرال أيوب خان السلطة بانقلاب ابيض على حاكم باكستان إسكندر ميرزا في 27 أكتوبر 1958 بارتياع شعبي عام.

وقد أخذ عهدا على نفسه بتطهير بلاده من الفساد الحكومي والسياسي وقد استطاع الجنرال أيوب خان أن يحقق نتائج طيبة في الاقتصادين الصناعي والزراعي لكن ضياعه ما بين التحالفات الإقليمية التي تقللت ما بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي السابق بالإضافة إلى الاتهامات بالفساد التي نالت من أبنائه دفعته إلى الاستقالة عام ١969 بعدما رفض قادة الجيش دعمه فسلم السلطة إلى رئيس أركان الجيش الجنرال يحيى خان في 25 مارس من العام نفسه لكن رئاسة يحيى خان انتهت إلى تقسيم باكستان واستقلال قسمها الشرقي تحت اسم بنغلاديش عام ١97١ وهكذا اضطر يحيى خان إلى تسليم السلطة لى ذوالفقار علي بوتو زعيم حزب الشعب الباكستاني الذي نال حيزه أغلبية المقاعد في انتخابات لباكستان الموحدة بقسميهما الغربي والشرقي.

ومتلما أدخل الرئيس مشرف تعديلات دستورية تكفل بقاءه قويا في قيادة باكستان فقد سبقه الي ذلك الجنرال أيوب خان مرتين لكن من أجل تعزيز التمثيل الديمقراطي من خلال الانتخابات، ومنذ تأسيسها عقب انتهاء الاستعمار البريطاني شهدت باكستان الدستور الأول عام ١953 أعقبه دستور عام ١973 الذي علق مفعوله الرئيس بروبز مشرف في الثالث من نوفمبر 2003.

لكن بمعزل عن الوضع الدستوري تبقى التسويات السياسية أقوى من أي نصوص ذلك أن صعود بينظير بوتو الي رئاسة الوزراء عام 1988 بعد مقتل الجنرال ضياء الحق لم يكن يعود إلى حصول حزباها على أغلبية نيابية فقط وإنما إلى توصلها إلى تسوية مع الجيش متنفع وقتها برئاسة الوزراء عن التدخل في عمل أجهزة الاستخبارات ثم اختلفت مع الرئيس غلام إسحاق خان الذي أقالها عام 1990.

ويترد أن الرئيس السابق للاستخبارات الباكستانية الجنرال حميد عمل على تهيئة نواز شريف في بداية التسعينيات لمنافسة بوتو على رئاسة الوزراء وقد تحقق له ذلك بعد إقالةها عام 1990 على خلفية اتهامات بالفساد لم يثبتها أحد قط وقد أعيد انتخاب بوتو رئيسة للوزراء عام ١993 لكن الرئيس فاروق ليغاري السذي كان ينتمي إلى حزباها أعاد إقالتها مرة ثانية بعد ثلاثة أعوام ليخلفها نواز شريف حتى الإطاحة به عام ١999 بانقلاب من الرئيس بروبز مشرف.

وصلت شعبية نواز شريف إلى ذروتها عندما أُجرت باكستان أول اختبار نووي ناجح عام 1998 غير أنه قيد الحريات المدنية وأقال الحكومة الإقليمية في السند معقل حزب الجيش خلال ولايته في رئاسة الوزراء.

وقد اختلف برنامج عمله مع برنامج رئيس أركان الجديد آنذاك بروبز مشرف بعد أن حاول نواز شريف التقارب من موقع قوة مع رئيس الوزراء الهندي الأسبق آتال بيهاري فاجاباي، فقد نفذ الجيش الباكستاني تحت قيادة مشرف عملية كارغيل مخترقا الحدود الهندية لكن الهند ردت بقوة مهددة بنقل المعارك إلى داخل باكستان نفسها وبفعل ضغوط دولية تزامنت مع مصاعب اقتصادية كبيرة في الداخل اضطرت الحكومة الباكستانية الي التراجع وإنهاء النزاع وادى ذلك الي قرار من نواز شريف بإقالة رئيس أركان الجيش محملا إياه مسؤولية اندلاع النزاع في كارغيل في حين أن مشرف زعم أن شريف هو الذي اتخذ القرار غير أن نواز شريف لم يجد دعما من بعض قادة الجيش النافذين وهكذا انقلب عليه مشرف مبتهما إياه بالخطف عندما حاول رئيس الوزراء منع طائرة مشرف من الهبوط في كراتشي وهو عائد من زيارة لسريلانكا.

ومثل كثير من أسلافه حاول الرئيس مشرف أن يضيف طابعا

الباكستانية بالتورط في النبل من حياته، ثم تعرضت بوتو لاقامة جبرية قصيرة الأمد وقت إعلان حال الطوارئ.

غير أن كل شيء في باكستان يشير الي أن منطلق التسوية السياسية لا الدستورية هو الذي يسود في النهاية فقد أقال الرئيس مشرف الرئيس السابق للمحكمة الدستورية العليا القاضي افتخار محمد شودري بعد رفض الأخير جمع الرئيس بين منصبه الحالي ومنصب قائد الجيش ثم اضطر الرئيس مشرف إلى إعادة شودري إلى منصبه نزولا عند ضغوط سياسية قوية ثم أعاد عزله وتعديل تركيبة المحكمة العليا عندما توقع مشرف أن تحكم المحكمة العليا بعدم أهليته للترشح لولاية رئاسية ثانية وهو يحتفظ بمنصب قائد الجيش وهكذا تم للرئيس مشرف ما أراد ثم اتجه إلى التسوية مع خصمه الرئيسي بينظير بوتو أولا ثم نواز شريف ذلك أن هذا الأخير كان قد عاد في وقت سابق الي اسلام آباد من المملكة العربية السعودية لكنه أعيد من بلاده على الطائرة نفسها بعد عدة ساعات فقط.

**من الذي قتل بوتو؟**

ربما تستطيع السلطات الباكستانية كشف ملابسات اغتيال بوتو والضالعين فيه غير أن سوابق الاغتيالات السياسية في باكستان لا تدعو إلى التفاؤل في هذا الخصوص فبعد تفجيري كراتشي المرذوجين ألتقت السلطات اللوم على حزب الشعب الباكستاني لأنه لم يأخذ بتوصيتها القائلة بالامتناع عن تسيير تظاهرات احتفال ضخمة نظرا لوجود مخاطر إرهابية كبيرة ومازال مقتل الرئيس الأسبق الجنرال محمد ضياء الحق في تفجير طائرته عام ١988 يلغى الغموض ومثله مقتل شقبي بينظير في حادثين غامضين فقد لقي مرضى حتفه في تبادل لإطلاق نار مع الشرطة الباكستانية في سبتمبر من عام ١996 وقبل ذلك بأحد عشر عاما توفي أخوه الأصغر شاهنواز بوتو في ظروف غامضة في منتجعها في الريفيرا الفرنسية عام ١985.

كانت تهديدات تنظيم القاعدة والرجل الثاني فيه أيمن الظواهري واضحة فقد اتهم التنظيم بينظير بوتو بالعمله للاميركيين لأنها توعدت بمكافحة الارهاب في حال فوزها برئاسة الوزراء مرة ثالثة لكن الوصول الي تحقيق جدي لا يمكن أن يحصل من دون تعاون فعال من جانب الاستخبارات العسكرية الباكستانية ، ربما يكون تنظيم القاعدة مسؤولا عن الاغتيال استنادا إلى ما أعلنته وزارة الداخلية الباكستانية عن رصد مكالمة هاتفية للمدعو بيعةالله مسعود أحد قادة المتطرفين في باكستان لكن المذكور نفى أي ضلوع له في الحادث.

وبمثل ما ادعت بوتو في وقت سابق عقب حادث كراتشي قول محللين ان عناصر منطرفة داخل الاستخبارات العسكرية الباكستانية ربما سهلت اغتيال بوتو بمنعها تدفق معلومات استخباراتية تشير إلى وجود مخاطر إرهابية وشيكة.

ولكن هذا الأمر يدعو إلى الاستغراب لأن هناك عدة عمليات إرهابية استهدفت المؤسسة العسكرية خاصة الاستخبارات بما في ذلك تفجير باص لا يحمل أي علامات بارزة كان ينقل عناصر من الاستخبارات نفسها إلى موقع عملهم في الرابع من سبتمبر 2007 وربما يكون الاتهام صحيحا في ضوء اعتراف باكستان بان أربعة ضباط صغار في الجيش وستة عناصر في القوات الجوية تورطوا في محاولة لاغتيال الرئيس مشرف نفسه بسيارة مفخخة في ديسمبر من عام 2003.

**الجيش والسلطة**

هذه المسألة تعيد التذكير بمسألة ماإذا كانت باكستان تقف فعلا على حافة هاوية يمثل ما تخوفت وسائل إعلام غربية كثيرة.. فهل كان استهداف الرئيس مشرف أقل خطرا على باكستان من اغتيال بوتو؟ وهل يستطيع التطرف أن يهدد مستقبل باكستان مادام الجيش متماسكا؟

هذا يتصل بالدور المزمّن للجيش الباكستاني في السياسة ذلك أن باكستان عاشت أكثر من نصف عمرها منذ تاسيسها عام ١947 تحت حكم جنرالات، فقد تسلّم الجنرال محمد أيوب خان السلطة عام 1958 بانقلاب عسكري وبقي في الحكم حتى عام ١97١ عندما استقال تحت ضغط هزيمة الجيش الباكستاني أمام الهند وربما كانت أوجه شبهه بين وضع الرئيس بروبز مشرف

لم تشهد وسائل الإعلام العالمية مثل هذا الخوف على باكستان وفي أي وقت مضى حتى عندما أعلن رئيس الوزراء الأسبق نواز شريف عام 1998 امتلاك بلاده القدرة النووية العسكرية.

«باكستان في خطر» هذه كانت افتتاحية صحفية لوموند الفرنسية في 28 ديسمبر الماضي وفي العدد نفسه كتبت مراسلة الصحيفة في واشنطن كودرين لين: «مقتل بينظير بوتو» يدمر إستراتيجية واشنطن» ، صحيفة التايمز البريطانية كتبت في 30 ديسمبر أن باكستان تقف على شفير هاوية وهي تخوض الحرب على الارهاب.

لم يكن كل ذلك مستغربا فقد نجح القتل في والبندي في تحقيق ما لم يتيسر لهم في كراتشي في أكتوبر الماضي والخوف العالمي كان مبررا لأسباب كثيرة منها: موقع باكستان في الحرب على الإرهاب، ومواقع التنظيمات المنطرفة فيها من بلوشستان في الغرب امتدادا إلى وزيرستان وسوات في الشمال الغربي مروراً بأزاد کشمير في الشرق نزولا نحو البنجاب والسند ناهيك عن امتلاك باكستان لعشرات الرؤوس النووية.

لكن جزءا كبيرا من الخوف يبدو في غير محله فعلى الرغم من ضخامة المسألة التي حلت في باكستان تشير المواقف السياسية على اختلافها عقب اغتيال بينظير بوتو إلى أن الأطراف السياسية الأساسية تزيد لعملية السياسية فيما يسمى «المرحلة الانتقالية الي الحكم المدني».

وقد تجلّى ذلك في التصميم على إجراء الانتخابات البرلمانية وإعلان بيسلاوال زرداري أن الانتقام الأفضل لمقتل والدته هو الديموقراطية وموقف مماثل سابق من الرئيس الاميركي جورج بوش بل أن أحدا من الأطراف السياسية في داخل باكستان ليست له مصلحة في تدمير عملية سياسية تنطوي على رهانات للجميع ليست قابلة للنجاح إلا جزئيا بالنسبة إلى كل طرف.

انحصرت الخلافات بين حزب الشعب الباكستاني من جهة والكموسة من جهة أخرى في ضرورة إجراء الانتخابات في موعدا المقرر في الثامن من يناير 2008 وقد عارض حزب الشعب تاجيلها سعيا وراء الاستفادة من التعاطف الشعبي الواسع النطاق مع الحزب غداة مقتل زعيمته.

أما الحكومة فنذعت بالفوضى العارمة التي ضربت عدة مدن باكستانية حتى تفكر في تاجيل الانتخابات بحجة أن أعمال الشغب أدت إلى تدمير نحو 40 مركزا للجنة الانتخابية في إقليم السند وحده.

ورأى بعض المراقبين في ذلك سعيا من الحكومة إلى إفساح المجال أمام بروذ موجه التعاطف حتى لا يحقق حزب الشعب الباكستاني نتائج طيبة في الانتخابات، وكان للحكومة ماازادت وتم تاجيل الانتخابات إلى شهر فبراير المقبل.

أما حزب الرابطة الاسلامية جناح نواز شريف فقد تردد ما بين مقاطعة الانتخابات وحوضها حتى قبل مقتل بوتو لكنه في نهاية المطاف ربط قراره النهائي بقرار حزب الشعب.

**استكمال المرحلة الانتقالية**

يفترض أن تؤدي الانتخابات الباكستانية إلى مواصلة المرحلة الانتقالية التي بدأت أواخر نوفمبر الماضي عندما تخلى بروبز مشرف عن منصب قائد الجيش في الثامن والعشرين من الشهر المذكور ليؤدي اليمين الدستورية رئيسا منديا لباكستان ثم قرر الرئيس رفع حال الطوارئ في الخامس عشر من ديسمبر بعد اعلانها لعدة اسابيع وكانت النتيجة أن تولي الجنرال أشفق برفين كياني الرئيس السابق للاستخبارات رئاسة أركان الجيش.

جرى كل ذلك على خلفية هجوم مضاد شنه الجيش الباكستاني على المتطرفين المؤيدين لحركة طالبان في وادي سوات شمال غرب باكستان بعدما أشتكى كثير من قادة الجيش من أن انشغال الرئيس مشرف بتوفير مخرج سياسي لوضعه قد منعه من محاربة تمرد شمل منطقة وزيرستان بشمالها والجنوب في الداخل ومهد الرئيس مشرف للتغيير الذي تأخر كثيرا بإبرام اتفاق مصالحة مع بينظير بوتو يسمح بعدم ملاحقتها وزوجها أمام القضاء بنهمة الفساد غير أن محاولة الاغتيال التي تعرضت لها بوتو في كراتشي يوم عودتها في أكتوبر الماضي كشفت هشاشة التسوية فقد اتهمت السلطات بعدم حمايتها بما يكفي ويعدم الجدية في إجراء تحقيق في تفجيرين انتحاريين متلاحقين أسفرا عن مقتل أكثر من ١40 شخصا بل اتهمت بوتو عناصر في الاستخبارات